الدور الإقليمي للجزائر في أفريقيا، المحددات والأبعاد

د. جهاد الغرام

جامعة د.يحي فارس بالمدية

ملخص

يندرج تناول موضوع الدور الإقليمي للجزائر والسياسة الخارجية المتبعة على المستوى الإفريقي، في سياق البحث عن الدوافع والآليات والأساليب المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية، بهدف توظيف الجهد الدبلوماسي في سبيل تحقيق التواجد الفعال على المستوى القاري والدولي. فان انتماء الجزائر إلى عدّة دوائر أهمها الإفريقية، تجعل من الضروري تحليل العناصر الأساسية المكونة لبيئة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا وطبيعة التفاعلات الجارية بين تلك العناصر، وأي منها أكثر تأثيرا في صياغة وتنفيذ السلوك السياسي الخارجي للجزائر نحو الدائرة الأفريقية، لتمييز عوامل الاستمرارية والتغيير في أداء سياسة الجزائر الخارجية وعلاقة ذلك بمكونات كل من البيئتين الداخلية والخارجية، فبالنسبة للبيئة الداخلية يجب التركيز علي البناء السياسي (البنية المؤسسية للسياسة الخارجية ونمط القيادة)، وتأثيره علي إدراك الدور الإقليمي للجزائر (اتجاه إفريقيا تحديدا) وأداء ذلك الدور، أما البيئة الدولية من خلال رصد التحولات العميقة في بنية النظام الدولي ونسقه الإقليمي وتداعياتها التي تصاغ في نطاقها السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه أفريقيا.

الكلمات المفتاحية: الدور، الأداء، السياسة الخارجية، الدبلوماسية، أفريقيا

***Abstract**:*

Variety of variables were witnessed by The Relations between the two shores of the northern and southern Mediterranean, in which European countries tried to buildup relationships which varies nature wise from period to another. In light of the growing threats and challenges of all kinds and forms in that region, which has been confirmed, "the security option" in its destruction in the relationship of the two banks, in the emergence of the need for the bloc in order to achieve common goals and interests, and has become a concern of the security aspect of all overlooking the Mediterranean countries more than ever ago, in partnership between Algeria and the European Union in particular, despite the fact that most of the terms of the agreement was the economic terms of reference, which aims to restructure the economies of the southern and eastern Mediterranean countries , including Algeria, by integrating them into the new space with the European Union, and this is what sparked

reservation and warned Algerian side when a partnership agreement has known a long negotiating path, marked by the Algerian security doctrine and foreign policy stability and rigidity and patient in making decisions to get and build up positions at the international level which made the focus of attention of the world and especially Europe.

***Keywords**: role, performance, foreign policy, diplomacy, Africa.*

مقدمة:

من مقتضيات الانتماء الأفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة، وبالنظر إلى الموقع الجيو-سياسي الهام للجزائر كجسر عبور بين أوربا وأفريقيا، فضلا على الروابط التاريخية حول الكفاح ضد الاستعمار ركيزتان أساسيتان لفهم تطور سياسة الجزائر الخارجية نحو إفريقيا، تميزت في فترات تاريخية معينة بالديناميكية والثراء، وفي فترات أخرى بالتراجع والانكفاء، لأسباب تتعلق بالتحولات في البيئة الداخلية والخارجية، فرض على الدبلوماسية الجزائرية بذل جهودا مضاعفة في سبيل تأكيد الحضور الفعال والأداء الدبلوماسي المتميز، من اجل تحقيق مكاسب تعكس القدرات التي تمتلكها الجزائر وتخدم مصالحها وقضاياها، وتأكيد الدور الإيجابي لها على المستوى القاري.في ظل هذا الإطار سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تأكيد تواجدها وترسيخ دورها الريادي على مستوى القارة الأفريقية، ولعل أبرز ما يؤكد هذا الحضور، تلك المواقف المسجلة من قبل الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، سواء من خلال تكليفها من قبل الأعضاء الأفارقة، مثل الدفاع عن القضايا المتعلقة بالقارة في اجتماعات الدول الأكثر غنى في العالم في إطار مجموعة الثمانية، والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها، أو عبر التحرك الذاتي النابع من مستلزمات الموقع السياسي و المكانة الدولية التي تتمتع بها الدولة الجزائرية.

إن حجم التحديات التي واجهتها الدولة الجزائرية على المستوى الداخلي والمتمثلة في أزمة التسعينات من القرن الماضي، وفي الوقت الذي شهد فيه المعسكر الاشتراكي الذي تبناه النظام الجزائري، تراجعا مذهلا عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ما انعكس سلبا على الدبلوماسية الجزائرية. فان مرور الجزائر بفترة لا استقرار سياسي لمدة تزيد عن العشر سنوات جعلها تغيب عن الساحة السياسية للقارة الإفريقية، باستثناء بعض المجالات التي أكدت الجزائر على حضورها رغم تلك الظروف، لأنه لم يؤثر سلبا على القضايا الأساسية التي كانت تعتبر من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية على المستوى القاري و الدولي، ومع بداية التحكم في الوضع داخليا عملت الدبلوماسية الجزائرية على إعادة مكانة الجزائر

إقليميا و دوليا، مع إرساء دعائم سياسة جديدة مبنية على السلم الاجتماعي، وبعث نشاطها من جديد أفريقيا ودوليا، واستطاعت ان تحرز تقدما ملحوظا في بعض الملفات على المستوى الخارجي، وبعث النشاط الخارجي بشكل مكثف من اجل استرجاع مكانتها على مستوى القارة الأفريقية، فقد شكلت الدائرة الأفريقية تحديدا محور تحركات الدبلوماسية الجزائرية في طريق ترسيخ البعد الأفريقي للجزائر، من جهة، والتأسيس لاضطلاعها بدور إقليمي فاعل ومؤثر، في فضاء لطالما كان الإطار الطبيعي لالتقاء المكانات والمصالح، من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة

إن نشاط الدبلوماسية الجزائرية أصبح يجلب اهتمام الكثير من الباحثين والأكاديميين، وذلك بالنظر إلى الجزائر باعتبارها من الدول المحورية في القارة الأفريقية، والتي يمكن أن يكون لها دورا فعالا و مؤثر على المستوى القاري، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات التي رشحتها لذلك مثل أهمية الموقع الجغرافي على المستوى الإقليمي (المغرب العربي)، وهو ما زاد من إثارة التساؤلات حول دوافع نشاط الدبلوماسية الجزائرية في أفريقيا، والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل هذا الإطار الإقليمي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعمق في مدى التوافق بين التصور النظري على مستوى الخطاب لدور الجزائر ومكانتها في أفريقيا، مع الإمكانات المتوفرة (عوامل القوة) للقيام بذلك الدور. ضمن هذا السياق تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحليل سياسة الجزائر الخارجية تجاه إفريقيا من منظور الدور إدراكا وأداء، والإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي حد يتفق إدراك الدور الجزائري كإستراتيجية عامة وأهداف مع أداء الدور كسلوك خارجي؟ وكيف يمكن صياغة دور إقليمي للجزائر في أفريقيا يتلاءم مع الإمكانات والمحددات؟

هدف الدراسة وأهميتها

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر دولة تعتبر حديثة الاستقلال، تمكنت في فترة وجيزة من إيجاد مركز حيوي على المستوى الدبلوماسي بين البلدان النامية عموما و في القارة الأفريقية خصوصا، رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة، و حداثة التجربة بالنسبة للممارسة الدبلوماسية، بالإضافة إلى تأثيرات الأوضاع الداخلية. من هذا المنطلق أصبحت الدبلوماسية الجزائرية تستدعي الاهتمام أكاديميا وعلميا عن طريق البحث، من اجل الوقوف على أهم المحددات والأبعاد التي حكمت السياسة الخارجية للجزائر في مختلف الفترات على المستوى القاري. فان موضوع عودة الريادة الدبلوماسية للجزائر على المستوى الأفريقي، ظاهر تستحق الاهتمام والتتبع، لمعرفة المحطات التي مرت بها والظروف

والاهتمامات التي صنعت سياستها الخارجية في أفريقيا من خلال العناصر المدرجة في محاور الورقة البحثية، والتي تهدف إلى:

1-تحليل السياسة الخارجية بمفهوم الدور.

2-محددات سياسة الجزائر الخارجية ودورها في أفريقيا

3-تحديات إدراك الدور وأدائه في سياسة الجزائر الإفريقية، نحو دور إقليمي أكثر فاعلية.

منهجية الدراسة:

لدراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعته لابد من توظيف عدة مناهج لمعالجة كل الجوانب المتعلقة به، ولهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف السياسة الخارجية ونماذجها المستخدمة لتفسير الظاهرة محل الدراسة السياسة الخارجية الجزائرية تجاه أفريقيا وشرحها شرحا دقيقا، ولهذا تم توظيف هذا المنهج لشرح بعض المتغيرات التي تضمنها الموضوع. كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لان الوصول إلى تفسيرات حول موضوع الدراسة والمحددات والأبعاد التي تتبعها السياسة الخارجية الجزائرية في أفريقيا تحتاج إلى تحليل شامل ودقيق، حتى نتمكن من معرفة أسباب حدوثها على نمط ما، ولهذا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها وكيفية حدوثها.

الدراسات السابقة

1- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الآثيوبية الإريترية: وتطرق فيها الباحث إلى الوساطة الجزائرية بين أثيوبيا و اريتريا من خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية، وتناولت هذه الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية في فترة ما بين القمة الـ 34 التي انعقدت عام 1998 والقمة الـ 35 التي انعقدت في الجزائر.

2- بلقاسم لوح، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزعات المسلحة:تناول فيها الباحث دور الجزائر كوسيط في النزعات المسلحة في أفريقيا، وتطرق إلى المفاوضات الغير مباشرة بين اثيوبيا وارتيريا التي دامت عدة جوالات من المفاوضات، كانت نتيجتها توقيع اتفاق السلام بالجزائر، كما تطرق إلى الوساطة الجزائرية المباشرة بين الحكومتين المالية والنيجيرية.

3- أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات: تناولت هذه الدراسة دور دبلوماسية الثورة في التحريض على التضامن الإفريقي في مواجهة الاستعمار، وكانت نتيجة هذا النشاط انقسام الأفارقة إلى قسمين، مجموعة دار البيضاء المصممة على

محو الاستعمار من القارة الأفريقية، ومجموعة منروفيا التي كانت تريد الحفاظ على علاقتها المتميزة مع فرنسا، وتحول هذا النشاط بعد الاستقلال إلى دور فعال ومساهم في توحيد القارة الأفريقية، مما أدى إلى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية.

المحور الأول: تحليل السياسة الخارجية بمفهوم الدور (إطار نظري)

ليس من السهل تحديد الأسباب التي تستتر خلف عملية اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية حيث أن هناك الكثير من العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار قبل التوصل إلى حقيقة الأسباب. ما يُصعِّب هذه المهمة في بعض الحالات عدم توافر المعلومات الضرورية، ويصدق ذلك على العوامل الفردية على سبيل المثال السمات الشخصية والدوافع الذاتية. فأحيانا يكون صانعوا القرار أنفسهم غير متأكدين من الأسباب التي دفعتهم إلى القيام بتصرف معين. ولكن وعلى الرغم من تلك الصعوبات، فإن محاولة التوصل إلى تصور جلي للأسباب التي تدفع صانع القرار إلى تبني خيارات معينة ليست مجرد مسألة نظرية لا تهم سوى المختصين. إذ أن صانعي القرار أنفسهم يجب أن يهتموا بمعرفة الأسباب التي تدفع الدول الأخرى إلى تبني خيارات محددة كما يهتمون بمعرفة دوافعهم هم أنفسهم. تعود أهمية فهم دوافع السياسة الخارجية كونه – هذا الفهم-يمكننا من التنبؤ بالأحداث الدولية ومن ثم التعامل بشكل فعال معها، هذا رغم أن الخبراء في هذا المجال لم يستطيعوا بعد، التنبؤ بالأحداث الدولية بشكل دقيق بعد، لكن ولكي يتمكن الشخص من، التنبؤ بسلوك السياسة الخارجية عليه أن يطرح بدءا التساؤلات الصحيحة ولا بد من مراعاة المتغيرات المهمة. حيث أن مشكلة فهم السياسة الخارجية لا تكمن فقط في عدم توفر المعلومات بل أيضا في عدم القدرة على تصنيف المعلومات المتاحة المتعلقة بموقف محدد، وسنستعرض في هذا الجزء بعض أشهر النماذج في مجال تحليل السياسة الخارجية. والتي من بين أهمها:

أولا: النموذج الاستراتيجي

هذا النموذج يعد من بين أكثر النماذج شيوعا. إذ استخدم الخبراء هذا النموذج في وصف تفاعلات السياسات الخارجية للدول المختلفة ومواقف القيادات السياسية في هذه الدول تجاه بعضهم البعض. يقوم هذا النموذج على قاعدة أن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية من جهة، ومن جهة أخري يميل هذا النموذج إلى النظر لعملية صنع القرار بأنها معقدة ويصعب فهم القوى السياسية الداخلية المؤثرة في صنع القرار. عليه فإن هذا النموذج يفسر السياسة الخارجية في ضوء الفعل وردة الفعل وينظر لكل تصرف على أنه عملية حسابية رشيدة قام به الطرف الآخر(مقلد،1982،صص253-254).

وبهذا يعد هذا النموذج من أبسط النماذج في مجال تحليل السياسة الخارجية لأنه يركز على الأفعال القائمة على حسابات رشيدة لصانعي القرار وهو تصور مثالي ونادر ما يتحقق. ومن بين النقاط التي تحسب على هذا النموذج أنه يفترض أن ما يعد رشيدا بالنسبة لفاعل معين يعد كذلك رشيدا بالنسبة للفاعل الآخر، وهو أمر غير صحيح.

ثانيا: نموذج صنع القرار

القصور الذي لازم النموذج الاستراتيجي دفع الكثير من الخبراء للبحث في إمكانية إيجاد نموذج آخر لتحليل صنع القرار في السياسة الدولية، فكان أن اهتدى هؤلاء إلى ما يعرف بـ"نموذج صنع القرار" وهو نموذج يحاول الربط بين العوامل الداخلية والخارجية مع استصحاب البعد الإنساني في عملية اتخاذ القرار الخارجي. وأضاف بعضهم لهذا النموذج مفهوم "مناسبة صنع القرار" وهو معني بتحليل خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار مثل وجود أزمة أو عدم وجودها لحظة اتخاذ القرار (زهران،1993، ص -ص 23- 28) . تكمن ميزة هذا النموذج في أنه يأخذ في الاعتبار البُعد الإنساني في عملية صنع السياسة الخارجية، فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسة الخارجية هي دوافع صانعي القرار،ومدى توافر المعلومات لديهم، وتأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم(Kelman1965,pp. 433-63).

ثالثا: نموذج السياسة البيروقراطية

هذا النموذج بدلا من التركيز على صانعي قرارات السياسة الخارجية يؤكد على الدور الذي يلعبه البيروقراطيين من ذوي العلاقة بعملية صنع السياسة الخارجية. فنظرا لتغيرات الواسعة والكبيرة والمستمرة في الحكومات والأحزاب السياسية في كثير من الدول من جانب، ولافتقار السياسيين عادة للخبرة اللازمة في مجال السياسة الخارجية، نجدهم دائما ما يستعينون بموظفي الخدمة المدنية الدائمين بغرض النصائح والمعلومات الضرورية، وبالتالي يزداد دور هؤلاء البيروقراطيين في رسم السياسة الخارجية، هذا بجانب أن هؤلاء البيروقراطيين هم المعنيون بأمر تنفيذ هذه السياسات وبالتالي لديهم فرصة التأثير عليها سلبا وإيجابا (Allison,1971).

رابعا: النموذج التكيفي

منظري هذا النموذج ينطلقون من التأثير الذي تتركه القيود الدولية على عملية صنع القرار في بلد ما. حيث يرى هؤلاء إن خيارات بعض الدول غير مطلقة، ويحاولون بالتالي تحديد خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج معينة بغض النظر عن التصرفات والأفعال

التي يتحدث عنها صانع القرار. وبناء على هذا النموذج يمكن استبعاد بعض خيارات السياسة الخارجية للدول استنادا إلى قدراتها المحدودة وموقعها الجغرافي وغيره، وكذلك مقارنة سلوك الدول حسب الفرص المتاحة لها أو القيود المفروضة عليها، لأن تلك الفرص والقيود تختلف من دولة إلى أخري. كما إن القدرات التكيفية للدول تختلف طبقا مقدراتها وإرادتها (Lovell, 1970, pp. 133-56) .

خامسا: صنع القرار التدريجي

يؤكد هذا النموذج صعوبة التوصل إلى قرارات شاملة وإجراء حسابات رشيدة في مجال السياسة الدولية وذلك لوجود عنصر عدم التأكد ونقص المعلومات المطلوبة في الشؤون الدولية وكذلك لكثرة العوامل الخاصة والعامة ذات الصلة بعملية صنع قرارات السياسية الخارجية. لذا فإن هذا النموذج يميل للقول بأن صانعي القرارات لا يفكرون في الخيارات العديدة المتاحة بل يركزون على إعادة تشكيل السياسات القائمة والعمل على إصلاحها. ومن ثم لا تبنى الخيارات، في أغلب الأحيان، على الحسابات الرشيدة، ولكن على أساس ما يمكن أن يتفق عليه صانعوا القرار. لذا نجد أن هذا النموذج هو مزيج من النموذج الديمقراطي والنموذج التكيفي(Lindblom, 1959,pp. 79-88)

سادسا: نظرية الدور وإطار تحليلي مقترح

يعد "هولستي" K.J.Holsh أول من استخدم مفهوم الدور في تحليل السياسة الخارجية، إذ عرفه بأنه "تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع"، والسياسة الخارجية بهذا المعنى هي تعبير عن إدراك صناع القرار للدور الوطني لدولتهم وعن أداء الدور أيضا، ويرى "بروس بيدل" Bruce Biddle أن الدور يعبر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكات الصادرة عن النخب السياسية الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور (holsti,1970; pp 245-246).

فالدور إذن يتشكل نتيجة رؤية ساسية وإدراك لصانع القرار لمصالح وأهداف دولته، ويعبر عن مدى قدرة النخب الوطنية على توظيف عوامل القوة (القدرات الوطنية)، للقيام بدور يتناسب تصوره وأداءه مع الإمكانات المتوفرة، إنه: "موقف واتجاه سياسي ناتج عن منظار تتداخل فيه جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، وصنعه السياسي والاجتماعي، بنية القيم السائدة فيه..." ، فتقوم النخب المسؤولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية

بتشكيل الدور في مواقف وسلوكات سياسية، انطلاقا من تصور ذهني عن ادراكها لمكانة الدولة إقليميا ودوليا، ويسمح تحليل السياسة الخارجية بمفهوم الدور حسب بهجت قرني وعلي الدين هلال بتمييزها إلى مكونين هما: التوجه العام والأهداف (إدراك الدور)، والسلوك المحدد بقضايا معينة في إطار زمني (أداء الدور)، وهذا التقسيم يفيد في بناء تساؤلات بحثية ضرورية للتحليل الأمبريقي والبناء النظري في السياسة الخارجية، مثل: كيف يتفق إدراك الدور في السياسة الخارجية (الاستراتيجية العامة والأهداف) مع أداء الدور (السلوك السياسي الخارجي)؟، وما هو معدل التباين بين الإدراك والسلوك؟

والدور كأحد مكونات السياسة الخارجية، مفهوم وظيفي في التصور والإدراك وفي التنفيذ أيضا، فطالما أن النظام الدولي دائم التغيير فإن صانع القرار يحتاج لمعرفة خاصة لإدراك وخلق الفرص، بما يخدم مصالح وأهداف دولته، ويشمل الدور ثلاث أبعاد أساسية هي(وهلال، 1997، ص 29):

1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته (مجال النفوذ ودرجته)

2- تصوره للدوافع التي تضبط حركة الدولة وحجم النشط المتوقع (تدخلي، صراعي، تعاوني...الخ)

3- توقعاته لحجم التغيير المتوقع نتيجة أداء الدور (كلي أو جزئي).

كما يتضمن الدور أربعة خصائص هي:

1- يتعدى حدود التصور إلى الممارسة، فأداء الدور يتطلب تخصيص إمكانيات وموارد.

2- يشمل تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار المنافسين والأعداء.

3- قد تتعدد أدوار الدولة في آن واحد (مثل دور الجزائر كرائد لمكافحة الإرهاب ودروها التكاملي في منطقة الساحل).

4- قد تؤدي الدولة أدوار ضمن مستويات مختلفة (مثال قيام الولايات المتحدة الأمريكية يدور شرطي العالم في الشرق الأوسط ودورها التكاملي في أمريكا الشمالية).

وتتفاوت أدوار الدول تبعا لدرجة ومضمون التدخل في الشؤون الدولية، فقد يكون تدخل عن طريق استخدام القوة (الولايات المتحد الأمريكية) أو عن طريق بناء النموذج، وقد يكون ذو طابع أيديولوجي أو اقتصادي، أو سياسي..، ويتحدد الدور كذلك وفق مرتكزات موضوعية وذاتية، توظف إطار إقليميا ودوليا على نحو يعظم دور الدولة، فالموضوعية تشمل قدرات الدولة الشاملة (سياسية، اقتصادية، عسكرية، مجتمعية...)، إضافة إلى طبيعة النظام الإقليمي والدولي، أما الذاتية فتضم البيئة النفسية والخصائص الشخصية للقائد

السياسي، والتي تؤثر في طبيعة إدراكه للدور، فكلما كانت تصورات القائد متوافقة مع المحددات الموضوعية زادت فرص نجاح الدور.

يعتمد الباحث في هذه الدراسة إطارا تحليليا يستند إلى مفهوم الدور بشكل أساسي، ولكن غير حصري، عبر الاسترشاد بالإطار التحليلي لبهجت قرني وعلي الدين هلال في دراستها للسياسات الخارجية للدول العربية، ومنها دراستهما لسياسة الجزائر الخارجية، وقد تضمن أربعة جوانب رئيسية هي: البيئة الداخلية، توجه السياسة الخارجية، عملية صنع القرار، وسلوك السياسة الخارجية، غير ان عددا من الاعتبارات الموضوعية المحيطة بدراسة السياسة الخارجية للوحدات الدولية تفرض الاستعانة بإطار تحليلي متعدد المستويات والمتغيرات، فليس هناك أنموذج معرفي وحيد.

يحتدم الجدل والنقاش حول أهمية دراسة الدور الذي يقوم به القادة أو الزعماء ومدى قدرتهم على التأثير في الأحداث من حولهم،وقد لخص **سيدني هوك** لب هذا الجدل عندما تساءل **"**هل يصنع الزعماء الأحداث،أم أن هذه الأحداث هي التي تصنعهم" ، وفي محاولة الإجابة على هذا السؤال يواجه الباحثون عددا من الطّروحات المختلفة،والمتناقضة أحيانا، بما أن قرارات السياسة الخارجية يتخذها الأفراد فلا بد أن يكون للبعد الإنساني تأثيرا مباشرا على خيارات السياسة الخارجية. لذا فإن الخبراء في هذا المجال تناولوا أيضا العوامل المشتركة بين البشر التي تؤثر في طريقة إدراكهم وتعاملهم مع بيئتهم الدولية وعن مدى تأثير العوامل الشخصية في تبني خيارات سياسية بذاتها (الجاسور، 2004،صص 53-55).

كما حاول المختصون بين سلوك الأفراد والمجتمعات التي ينتمون إليها لمحاولة فهم مدى تأثير انتماء فرد ما لمجتمع معين على تصوراته وسلوكه، ومن بين الأمور المهمة في مجال تفسير السياسة الخارجية أثر تطوير المعتقدات التي تكونها المجتمعات عن نفسها وعن غيرها من المجتمعات على رؤيتها للواقع حيث أن جل هذه المفاهيم مستمدة من الأيدولوجيات والمعتقدات الدينية المختلفة وكذلك من الخبرات التاريخية للدول والمجتمعات (سليم، 1989،ص45).

هناك كذلك الهياكل والمؤسسات التي تطورها المجتمعات لصنع السياسات الخارجية ومتابعة تنفيذها، ولا شك أن السياسات تختلف باختلاف هذه الهياكل. كما إن النظام السياسي المتبع في الدولة المعنية له تأثيره المباشر على عملية تفسير السياسة الخارجية مثل هل الدولة ديمقراطية أم تسلطية؟ برلمانية أم رئاسية؟ وغيره. ولا بد أن يكون للعوامل الاقتصادية وكيفية توزيع الموارد أثر على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية. كما إن مفهوم القوة،

أي هل تملك الدولة القوة أم لا؟ وهل تستطيع الدولة تحويل قدراتها إلى نفوذ في مجال السياسية الخارجية، يعتبر من العوامل الأساسية في عملية صنع القرار، ويجب الانتباه كذلك إلى تأثير الدول الأخرى على خيارات السياسة الخارجية لدولة معينة. وللوصول إلى تفسير وفهم أقرب للواقع للسياسة الخارجية، يجب الربط بين كل هذه العناصر المؤثرة مع استصحاب تفاعلها مع بعضها البعض (محمود، 2005، ص ص 76-80).

إن قيمة أي نظرية تكون مستمدة في التحليل الأخير من مقدرة فروضها على التعبير عن ظروف الواقع ومعطياته، وأيضا من مقدرتها على توفير المقاييس والأدوات التي يمكن تطبيقها على الواقع الذي تتعامل معه بصورة موضوعيه ومحايدة. النماذج أعلاه القائمة على نظريات محددة تجد صعوبة بالغة في تحليل وتفسير وفهم قرارات السياسة الخارجية وذلك بسبب العدد اللانهائي من العوامل والمتغيرات التي تتكون من مجموعها قرارات السياسة الخارجية.

ولكن وبرغم هذه التحفظات والمشكلات العملية يمكن القول بأن هذه النماذج توفر أداة مفيدة وإيجابية في تحليل حقائق السياسة الخارجية في ارتباطها بمواقف خارجية محددة. وقد لا يكون مهما التوصل من وراء تطبيقها إلى نتائج بالغة الموضوعية ودقيقة لأننا سنظل دائما أمام مواقف تتحكم فيها أساسا الدوافع والمؤثرات الإنسانية بكل ما فيها من غموض وتضارب وتعقيد، وهو ما يجعل من شرط الموضوعية الكاملة في تتبعها وتحليلها أمرا قابلا للتحفظ .

المحور الثاني: محددات سياسة الجزائر الخارجية

تجري عملية صنع القرار السياسي الخارجية في بينتين متكاملتين، داخلية وخارجية، تتضمن البيئة الداخلية، عوامل مادية ثابتة (الجغرافيا، الموقع، الموارد...)، وعوامل متغيرة (الهيكل الاجتماعي، الإطار السياسي...)، بينما تعكس البيئة الخارجية نمط التفاعلات وطبيعة الفاعلين في المحيط الإقليمي والدولي.

1-المحددات الجغرافية والطبيعية والاجتماعية

تحتل الجزائر كفاعل دولي وضعا دبلوماسيا محوريا وهاما، ويفسر الموقع الجغرافي جانبا من هذه الأهمية. فهي نقطة التقاء أوربا، أفريقيا والعالم العربي، ومرتكز جغرافي أثبت أهميته العسكرية والتجارية طيلة القرون الماضية. عبّر عن هذه المكانة الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي سنة 1963 بالقول: "إن الجزائر هي مفتاح شمال أفريقي"، للجزائر مساحة شاسعة 2581741كم^2، بحدود برية تبلغ 6300 كم إلى عمق القارة الأفريقية. وهي تاسع دولة من حيث المساحة في العالم. والأولى أفريقيا، بما يعادل 12/1 من

مساحة القارة، مع حدود بحرية تبلغ 1200كم وزيادة على حجم الإقليم، فإن خصوصية التضاريس وتنوعها، تشكل أيضا احد عوامل الثقل في فهم التحولات السياسية والعسكرية على مر التاريخ، إذ خبرت الجزائر مراحل متعاقبة من الغزو والاحتلال، والمقاومة والاستقلال (بن عنتر، 2005،ص ص 35-40).

وتزخر الجزائر بثروات طبيعية هائلة، خصوصا مصادر الطاقة، كالنفط، والغاز، والفحم، والفوسفات...الخ، وثروات حيوانية ونباتية غنية ومتنوعة، وتملك ثالث احتياطي أفريقي من النفط بـ12.3 مليار برميل وثاني احتياطي من الغاز بـ 161.7 مليار متر^3، ومن حيث متغير عدد السكان، فإن الجزائر تعد من الدول المتوسطة عند مقارنته بحجم المساحة، إذ بلغ تعداد الساكنة حسب آخر إحصاء رسمي 38.7 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى 40.63 مليون في آفاق 2020، مع قوة عاملة تبلغ 15.28 مليون نسمة، ونسبة شباب (أقل من 30 سنة) تصل إلى 70%، منها 40% أقل من 15 سنة Martin,2003,pp) . 36-37)

يمكننا بإجراء مقارنة بسيطة للمعطيات الاجتماعية الحالية مع تلك التي كانت سائدة بعد الاستقلال، إبراز سرعة وعمق التحولات الحاصلة، مما يطرح تساؤلات حول قدرة صانع القرار على بناء سياسات تستجيب لطبيعة هذه التحولات.

2-القدرات الاقتصادية والعسكرية

تقدم مؤشرات الاقتصاد الكلي في العشرية الأخيرة صورة ايجابية، فقد بلغ احتياطي الصرف 185 مليار دولار في نهاية 2013، ووصل نمو الناتج الداخلي إلى 2.5%، منها نسبة 5.8% خارج المحروقات في نهاية 2012، ولم تعد المديونية الخارجية تمثل سوى 2.5% من الناتج الداخلي الخام، غير أن هذه الصورة تقابلها مفارقة مهمة، فالتطور في مؤشرات الاقتصاد الكلي لم ينعكس على واقع الحياة اليومية إلا بشكل يسير، والأهم من ذلك أن المبلغ المالي الضخم الذي تم إنفاقه من مداخل المحروقات حوالي 360 مليار دولار ما بين 2000و2013، لم يستطع إنهاء معضلة التبعية للمحروقات وبناء اقتصادي تنافسي ونتاجي، ومن حيث القدرات العسكرية فإن الجزائر تعد حاليا، أكبر قوة عسكرية في شمال إفريقيا، من حيث التعداد البشري ومستوى التسلح وحجم الإنفاق العسكري، إذ بلغ هذا الأخيرة سنة 2001، حوالي 8.2 مليار دولار بعدما كان في حدود 3 مليار دولار سنة 2002، بنسبة 4.85% من الناتج الداخلي الخام(chabal,2002,pp 447-462).

وتبدو القدرات العسكرية للجزائر متناسبة مع مساحة الإقليم وعدد السكان، ولكن أيضا مع الأهمية المتعاظمة للموقع الجيوسياسي، وحجم التهديدات الأمنية وأبرزها خطر الجماعات الارهابية في منظمة الساحل الافريقي والانفلات الأمني في دول الجوار خصوصا ليبيا، واستمرار التوتر على الحدود الغربية.

3-الإطار السياسي

تعكس بنية وصيرورة النظام السياسي الجزائري تداخل جملة عوامل ومحددات تاريخية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وسياسية، ويعود جزء منها إلى الميراث الاستعماري وانعكاسات حرب التحرير، فيما يرتبط الجزء الأخر بتطور آليات ممارسة السلطة ومن ذلك استمرار أزمة المشروعية وتوالي الأزمات والانقسامات الحادة بين الأجنحة المشكلة للنخبة الحاكمة.

وإذا كانت 15 سنة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد شهدت استقرارا لافتا، فإنه نهاية عهدته الثالثة أعادت الجدول حول قدرة الجزائر على بناء نظام سياسي متماسك بإمكانه الاستجابة للتحديات المجتمعية في الداخل ومواجهة التحديات الخارجية، في بيئة إقليمية سريعة التحول.

4-البيئة الإقليمية والدولية

يرجع عدد من الباحثين بروز الدبلوماسية الجزائرية في سنوات السبعينات من القرن الماضي إلى الحرب الباردة، التي سمحت بها هامش مناورة لبلدان العالم الثالث، انعكس على حضورها الايجابي في قضايا السياسية الدولية، ويستدلون على ذلك يتراجع نشاط الجزائر الخارجي خلال الثمانينات تزامنا مع تغير المعطيات الخارجية، ثم الانكفاء التام خلال السنوات الأزمة الأمنية.

وفي مطلع القرن الجديد، بدأت الجزائر عملية إعادة تموقع خارجي وعودة تدريجية إلى مسرح الأحداث الدولية، تزامنا مع التحول في البيئة الدولية، عبر ثلاث مستويات.

– اقتصاديا: ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليها.

– سياسيا: إرادة الجزائر المعلنة والمتبادلة مع عواصم القرار الدولي في استعدادها للانخراط في ديناميكية ما بعد 11 سبتمبر.

وقد أشار إلى ذلك الرئيس بوتفليقة بالقول: «يجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نؤمن بأنفسنا، وبقدراتنا على تحويل الجزائر إلى بلد يتساوق مع التحولات المعاصرة...»(brodin,2003, pp366-368).

وتنطبق المعاينة سالفة الذكر على البيئة الإقليمية، إذ أن عودة الجزائر إلى الريادة الإقليمية (خصوصا في أفريقيا)، لم يكن نتائج إرادة سياسية داخلية فحسب، بل أيضا نتيجة انبثاق بيئة إقليمية أكثر ملائمة، فعلى المستوى الأفريقي مثلا، تكرست نزعة الاندماج والتكامل الإقليمي، بتأسيس الاتحاد الأفريقي، واعتماد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

المحور الثالث: إدراك الدور وأداءه في سياسة الجزائر الإفريقية

يفسر جزء من السلوك السياسي الخارجي بالرجوع إلى مدى إدراك صانع القرار لدور دولته في بيئتها الإقليمية والدولية، ويعبر عن هذا الإدراك، لا بتصور نظري فحسب، ولكن بالقدرة على توظيف عوامل القوة (المحددات المذكورة سابقا) في أداء دور فعال وإيجابي يعكس - في الحالة الجزائرية بالنسبة إلى أفريقيا- حيوية الموقع الجيوسياسي، ضخامة الموارد الاقتصادية، البشرية، والعسكرية، والرصيد التاريخي من المنجزات الدبلوماسية.

تجب الإشارة ابتداء إلى تزامن تاريخي لافت، لوصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم في 1999 مع تحولات جيو-سياسية هامة في القارة الأفريقية، اذ عمد القادة الأفارقة إلى تبني مقاربة إصلاحية ذات بعد سياسي شامل ، أفضي إلى ميلاد الاتحاد الأفريقي في قمة (لومي) سنة 2000 في إطار إستراتيجية تهدف إلى رفع تحديات العولمة وتمكين أفريقيا من لعب دور فاعل في الاقتصاد العالمي، تطوير آليات الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة السلم والأمن في القارة.

هذا التزامن مكن الجزائر من تسجيل حضور ايجابي في الحركية التي طبعت تلك التحولات، يبرز ذلك في الخطاب السياسي للرئيس بوتفليقة في التعاون مع البلدان الإفريقية أحد أولويات تحركها الدبلوماسي باعتبار أفريقيا عمقا استراتيجيا في تصريحه: "فإن الجزائر منذ أن استعادت مكانتها على الساحة الدولية تولى أهمية واضحة تبينت لمشاكل أفريقيا.. الجزائر نفكر تفكيرا أفريقيا ونربط مصيرنا بمصير افريقيا، إن انتمائنا لأفريقيا ليس وليد الأمس، إنما تبلور في خضم الكفاح التحريري الوطني..»*، وفي تصور الرئيس بوتفليقة فإنه يتعين استثمار هذا الرصيد في إعادة بناء القارة الإفريقية، على المستويات السياسية، الاقتصادية و الأمنية.

1- **سياسيا**: من خلال الإسهام في تأسيس الاتحاد الإفريقي وتعزيز الشراكة السياسية والحوار الإفريقي مع القوى العالمية، و كان ذلك واضحا في قول الرئيس الجزائري عبد

العزيز بوتفليقة : «حقا أن طموحنا المشترك هو أن نبني قارة متساوقة مع التغيرات العميقة التي يشهدها عالم اليوم، والغاية هذه نريد تحقيقها من خلال اتحاد إفريقي يجب علينا تعزيز دعائمه، بغية إخفاء القدر الأوفى من النجاعة على عملنا المشترك، الاتحاد الذي سيمكن أفريقيا بعد طول انتظار من تبوء المكانة اللائقة بها على الساحة الدولية فالمطلوب قبل كل شيء، هو أن نتجند حول خيارات إستراتيجية، تستجيب للتطلعات المشروعة لشعوبنا إلى السلم والديمقراطية والتنمية والرقي، من خلال تنشيط مسار اندماج قاري»*.

2- **اقتصاديا**: إذ يبرز إدراك صانع القرار الخارجي الجزائري لضرورة تغيير الوضع الاقتصادي الإفريقي السيء، بما ينعكس إيجابا على الجزائر، فرغم أن أفريقيا تمثل 12% من سكان العالم إلا أنها تمثل 1 % فقط من الناتج الداخلي الخام عالميا (PIB)، ورصيدها من التجارة العالمية هو 2 % ، وبها أعلى مؤشرات الفقر، إذ أن 33 دولة من مجموع 48 الأقل تقدما هي بلدان افريقية، و 36 من بين 45 دولة الأضعف في مؤشرات التنمية الإنسانية، وقد كانت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا في قلب هذه المعادلة، وتحمل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منظورا جديدا للتنمية، إن هذه الرؤية تمس مختلف جوانب تمويل التنمية تهدف إلى السماح لأفريقيا بالاندماج في الاقتصاد العالمي، واسترجاع قدرتها الاقتصادية، ودخولها إلى الأسواق المالية الدولية، وتسديد قروضها بانتظام(رماني، 2003، ص ص 466-467).

3-أمنيا: إذ بلور صانع القرار الخارجي مقاربة جديدة تعتمد على استثمار نجاح الجزائر في مكافحة الإرهاب، ضمن رؤية إقليمية ودولية لمحاربة الظاهرة، وكذا دعوة الدبلوماسية الجزائرية للقيام بدور أفريقي في مجال حل النزاعات وتثبيت السلم والأمن في القارة ، يقول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: «والجزائر لن تدخر جهدا لحل الخلافات بين الأشقاء، والقضاء على النزاعات التي عزق قارتنا... ونؤكد حرصنا على السعي معا وكل من موقعه، من أجل إيجاد الصيغ الملائمة للنهوض بقارتنا، وحث الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، بمديد العون والمساعدة لإرساء دعائم الأمن والاستقرار والسلام»**.

تعزز التوجه الأفريقي على مستوى الخطاب بأدوات قانونية وسياسية جديدة، فقد استحدثت لأول مرة منذ الاستقلال وزارة نقدية خاصة بالشؤون الأفريقية والمغاربية، وإنشاء

(*) كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في لقاء مع اللجنة التحضيرية للقمة (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية،الجزائر 1999/07/17 .

(**) كلمة الرئيس بوتفليقة في المنتدى الإفريقي للسلم،الجزائر، 1999/11/07.

دائرة وزارية مستقلة ضمن التنظيم الهيكلي لوزارة الشؤون الخارجية (هي دائرة أفريقيا) وذلك منذ سنة 2001 ، يعبر على ذلك أول وزير منتدب للشؤون الإفريقية السيد عبد القادر مساهل بالقول:« إن إنشاء هذه الوزارة يعكس البعد الأفريقي العميق جدا للجزائر، ومن الضروري إذن أن تكون لنا سياسة افريقية... لم تكن هناك فترة انقطاع في علاقة الجزائر بأفريقيا، كانت هناك فترات قوة وفترات جفاء، الجزائر بلد ساحلي صحراوي، يمتد إلى عمق أفريقيا، لدينا سياسة ساحلية تميزها العلاقات الممتازة مع جيراننا مثل مالي النيجر، تشاد، وبوركينافاسو، سياسة محددة ومتعددة الأبعاد، تستهدف بناء مجموعة إقليمية متماسكة ومتكاملة، فمنذ انتخاب الرئيس بوتفليقة عمل على ترسيخ البعد الأفريقي للجزائر... نحاول تقديم حلول لمشاكل القارة، وإعادة تحديد العلاقات بين أفريقيا والبلدان الأخرى، خاصة الدول المتقدمة، في إطار شراكة نموذجية، تعكس مصالح افريقيا وتكون في مصلحة الجميع »(رماني، المرجع نفسه، ص 472).

تكلل التوجه الأفريقي الجديد بنجاحات متعددة المستويات، فقد كانت الجزائر إحدى الدول الفاعلة في تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) وقادت جهود وساطة نجحت في إنهاء النزاع الاريتري الأثيوبي في 2000/12/12، وأعادت بناء علاقات إستراتيجية مع كل من جنوب أفريقيا ونيجيريا، كمحور أفريقي جديد، يعكس التقاء المصالح، لكن إلى أي حد يمكن أن نتحدث عن تطابق بين إدراك الدور وأداءه.

إن معاينة دقيقة لواقع العلاقات الجزائرية الإفريقية يكشف عن جوانب قصور كشفتها أزمة الساحل الإفريقي، فرغم أن الجزائر ظلت ترفض لسنوات فكرة التدخل العسكري الأجنبي، إلا أنها لم تستطع منعه والأكثر من ذلك أنها ساهمت فيه بطريقة غير مباشرة، عندما سمحت للطيران الحربي الفرنسي، باستخدام أجواءها للقيام بعمليات عسكرية في شمال مالي.

ورغم أن الجزائر رغبة واضحة في قيادة أي مجهود أفريقي في إطار مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل، من خلال إنشاء تكتل أفريقي، ودفع مجلس الأمن الدولي إلى إصدار لائحة لتجريم دفع الفدية من قبل الدول الأوربية لتحرير رعاياها المختطفين من قبل الجماعات الإرهابية، وإقناع الاتحاد الأفريقي يتبنى قانون نموذجي أفريقي لمحاربة الإرهاب،

رغم ذلك تبقى أمام صانع القرار خطوات أخرى لترجمة الرؤية والإدراك لدور الجزائر الأفريقي ضمن سياسة افريقية فاعلة، بإمكانها استثمار القدرات الضخمة للجزائر ورصيدها الدبلوماسي الحافل، في خدمة وتعزيز مصالح الجزائر في أفريقيا والمساهمة في إخراج القارة من حالة التخلف.

خاتمة

استغلت الدبلوماسية الجزائرية بمهارة مؤسسات ومشاريع الاتحاد الإفريقي وانشغالات وقضايا الأفارقة من اجل العودة فرض وجودها على الساحة الأفريقية، من المؤشرات الدالة على الحضور القوي للجزائر على المستوى الأفريقي تكليف الجزائر إلى جانب نيجيريا لتقديم مساهماتها في مناقشة الانشغالات والقضايا التي تهم القارة الأفريقية على مستوى المحافل الدولية،وبعث مشروع الشراكة من اجل تنمية أفريقيا، وجلب الدعم الخارجي لها،والتنسيق مع الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الأفريقي،وتمكنت من تحقيق بعض النتائج الملموسة في هذا الإطار، مثل إلغاء جزء من ديون الدول الأفريقية الأكثر فقرا،ودعم مشروع السلم والأمن الأفريقي. ومن ابرز العوامل التي ساهمت في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية نجد دور الاهتمام بالسياسات الخارجية للنشاط السياسي للرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" خلال عهدته الأولى بشكل خاص،ويعزى ذلك إلى تأثره بالمهام التي تقلدها سابقا(إذ تقلد منصب وزير الخارجية)، إلى جانب التوجه السياسي لدى صانعي القرار بوضع سياسة خارجية تقوم على تفعيل الدور الجزائري خارجيا ضمن أولوياتها، بهدف التخفيف من وطأة الحصار غير المعلن على الجزائر في فترة الأزمة الداخلية التي مرت عليها خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، كما ان الرصيد التاريخي للجزائر من التأسيس إلى تحدي الأزمة، كان له الدور الأساس والأرضية الصلبة في فرض التواجد القوي لها.

وللحفاظ على هذا الدور أصبحت الجزائر وسيط مهم في محيطها الإقليمي لحل المشاكل التي تبرز من حين إلى لأخر لإنهاء النزاعات وأبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة، حتى لا يجعلها تخضع لسيطرته وخدمة مصالحه في القارة الأفريقية.

تكمن مكانة الجزائر الإستراتيجية في موقعها الجيو-ساسي والاقتصادي إقليميا ودوليا، وذلك لامتلاكها لحدود جغرافية برية و بحرية واسعة جعلتها تملك خصائص الدولة المحورية، فهي تعد على المستوى البري قلب دول المغرب العربي و حلقة الوصل بين أعضائه الخمس، وهي تتجاور من الجهة الجنوبية مع كل من مالي والنيجر، وتطل تقريبًا على دول الوسط الإفريقي لتنضم إلى هذه الدول مجموعة أخرى من الدول الإفريقية لتشكل

بذلك محور دول الساحل الإفريقي، وتبرز الجزائر في وسط الشمال الإفريقي كعمق استراتيجي، وهذا نظرًا لموقعها البحري جنوب المتوسط وأوروبا شمال المتوسّط، مكنت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال في 1962 وخلال سنوات السبعينيات من فرض الجزائر كلاعب أساسي في العلاقات الدولية وإعطائها هوية مستقلة في زمن كان نصف العالم في موالاة لأحد المعسكرين، الشرقي أو الغربي إلى غاية التبعية في الكثير من الأحيان، ورسخت هذه الدولة الفتية، التي انتزعت استقلالها بعد تضحيات كبيرة وثورة مشهودة أكسبتها ثقة غير محدودة في نفسها، رسخت مبادئ في سياستها الخارجية لا تزال من ثوابتها إلى غاية يومنا هذا.

الهوامش

[1] مقلد، إسماعيل صبري(1982) ،نظريات السياسة الدولية،جامعة الكويت .

[2] زهران،جمال (1993). من يحكم مصر..دراسة في عملية صنع القرار السياسي في مصر والعالم الثالث،الطوبجي للنشر والتوزيع: القاهرة.

[3] Kelman، Herbert. C (1965). International Behavior, A Social-Psychological Analysis, Holt, Rinehart and Winston: New York.

[4]Allison، Graham (1971). Essence of Decision, Explaining the Cuban Missile Crisis, (1ed), Little Brown: Boston .

[5] Lovell، John. P (1970). Foreign Policy in Perspective, Holt, Rinehart and Winston: New York.

[6] Lindblom ،Charles. E (1995). The Science of Muddling Through, Public Administration: New York, Vol 19, No 2.

[7] Holsti، K.J (1970). National Role conception in the study of foreign policy, international studies Quarterly: New Jersey-USA, VOl14; No3.

[8] وهلال، قرني (1997). السياسات الخارجية للدول العربية،مركز الدراسات السياسية: القاهرة.

[9] الجاسور، ناظم عبد الواحد (2004)،موسوعة علم السياسة، (ط1)،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: الأردن.

[10] سليم، محمد السيد (1989). تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة.

[11] محمود، سعاد محمد(2005). العلاقات الأمريكية في إطار منظمة حلف شمال الأطلنطي، دراسة عن تأثير الدول الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية. رسالة دكتوراه،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة.

[12] بن عنتر،عبد النور(2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري..أوربا والحلف الأطلسي ،الجزائر ،المكتبة العصرية: الجزائر.

[13] Martin، Ivan (2003). Algeria's political economy (1999-2002), An economic solution to the crisis?, The journal of north Africa studies: United Kingdom: , VOl 8; No2.

[14]Chabal، Patrick(2002) . The quest for good government and development in Africa, is NEPAD the answer?, International Affairs: London, Vol 78; No. 3.

[15] Brodin، claire (2004). le NEPAD, UNE INITIATIVE POLITIQUE DE L'AFRIQUE ; Penser son de développement aux XXI em siècle, AFRI : Paris, volume V.

[16] رماني، إبراهيم (2003). مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2003)،الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة، منشورات 2003: الجزائر